التمكين الاقتصادي والاجتماعي المرأة للتعامل مع الأزمات البيئية في ضوء مشروعات التحول الأخضر – دراسة ميدانية في محافظة المنامة بمملكة البحرين

بدور قاسم حرب[1]– مصطفي إبراهيم عوض[1]– شيماء بدر[1]– دينا أحمد عبد الله[2]
1) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس 2) جامعة البحرين

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة البحرينية والمعوقات التي تواجها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ واعتمدت الدراسة على المقابلة الشخصية المقننة مع السيدات رائدات الأعمال وذلك من خلال تطبيق استمارة استبيان، وتوصلت النتائج إلى: أن تمكين المرأة البحرينية اقتصادياً يرتكز على مبدأ تنمية قدراتها الشخصية، تحقيق العدالة والمساواة القانونية، ومساعدتها والتعامل معها حسب مواردها المتاحة. وتمثلت الآليات في زيادة الفرص الاقتصادية بتوسيع ميادين فرص العمل للمرأة، رفع نسبة مساهمتها في مواقع صنع القرار ورسم السياسات الاقتصادية، ومن مستويات تمكين المرأة اقتصاديا: حصولها على الموارد والتمويل والخدمات، مشاركتها بصورة متساوية مع الرجل في كافة المشاريع التنموية، ومن المؤشرات التي تقيس تمكين المرأة اقتصادياً: زيادة الأنشطة والمشروعات التي تزيد من دخلها، المساواة النوعية في الأجور والرواتب، وزيادة فرصها في الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية، ومن المعوقات التي تواجه تمكين المرأة اقتصاديا: وجود بعض الموروثات المجتمعية التي تقلص من مشاركتها في التنمية، قلة الدورات التدريبية المقدمة للمرأة العاملة لرفع كفاءتها، وضعف الوعي الاقتصادي للمرأة. لذا توصي الدراسة بقيام صناديق التنمية والبنوك الوطنية بالتوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر للسيدات، مع ضرورة الاهتمام بتدريب هذه الفئة من السيدات على أساليب إدارة وإقامة هذه المشروعات، وطرق تسويق المنتجات

كلمات مفتاحية: تمكين المرأة ؛ الأزمات البيئية؛ مشروعات التحول الأخضر.

مقدمة الدراسة

إن من أهم أسباب تقدم المجتمعات هو مدى استثمار ما لديها من طاقات من أجل الوصول نحو مجتمع أفضل، والطاقة أنواع أثمنها الطاقة البشرية وهي أكثرها تكاملا لأنها تشمل جوانب العطاء كلها، المادية والبدنية والعاطفية والذهنية والفكرية هذه الخماسية لا تتوفر إلا في الإنسان ولعل أهم عملية إنمائية تقوم بها أي دولة هي تنمية مواردها البشرية.

وتعرف التنمية البشرية على أنها "توسيع نطاق الخيارات أمام كل الناس"، والواقع أن الخيارات تعبير عن مفهوم أرقى ألا وهو الأحقيات والذي يعبر عن حق البشر الجوهري في هذه الخيارات، بمعنى أن للكائن البشري وبصرف النظر عن صفاته ونوعه له حق أصيل في الحياة الكريمة جسدياً ونفسياً، بل إن التمتع بهذا الحق الأصيل يصبغ على الكائن البشري إنسانيته (فرجاني، 2003، 378)

ولقد شهد هذا العصر تزايداً في أعداد المنظمات غير الحكومية بأشكالها المختلفة لتطوير عمليات التنمية، وقد كان لظهور المنظمات غير الحكومية على المسرح العالمي تضمينات هامة على توقعات الكثير لتطوير وتمكين الفئات والجماعات المهمشة في المجتمعات وخصوصاً في دول العالم الثالث.

وحظيت قضايا المرأة في الآونة الأخيرة باهتمام على المستوى العالمي والمحلى فمن المؤكد أن حقوق المرأة تحتل موقعاً بارزًا على خارطة الفكر والثقافة، وأن هناك جهداً واهتماماً وسعيًا سياسيًا لتمكين المرأة ليس فقط باعتبارها شريكًا مساويًا، ولكن باعتبار أن العبء الأكبر من التنمية المجتمعية يقع على عاتقها، فنجاح برامج التنمية واستدامتها مرهون بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وطبيعة تأهيله، بالإضافة إلى أهمية الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في صورته العامة لتحقيق التمكين الكامل والشامل للمرأة.

مشكلة البحث

منذ بداية الاهتمام بالأخذ بالأسلوب العلمي في التنمية، دأبت خطط التنمية المتعاقبة في المملكة البحرينية على تطوير أوضاع المرأة عن طريق توسيع الفرص المتاحة لها في التعليم والتدريب وإيجاد فرص عمل لها من خلال رؤية المملكة (2030) التي اهتمت بالمرأة وإدراجها ضمن أهدافها بزيادة نسبة مشاركتها في التنمية وسوق العمل من نسبة (5%) إلى (28%)، وزيادة متوقعة بنسبة (30%)، وبذلك تسعى المملكة البحرينية إلى تفعيل دور المرأة وتمكينها اقتصاديا والوصول بها إلى مواقع صنع القرار ومنحها الحرية التي تمكنها من المساهمة الإيجابية في تنمية المجتمع، وتحقيق العدل والمساواة في الفرص المتاحة للجنسين خاصة وأن المرأة تشكل نصف المجتمع، حيث أشارت إحصاءات الهيئة العامة للإحصاء (2017) إلى أن المرأة البحرينية تشكل نصف المجتمع تقريبا، وقد اتضح من خلال توزيع السكان البحرينيين حسب الجنس – أن نسبة الذكور(61.5%)، ونسبة الإناث (38.5%)؛ وبما أن المرأة البحرينية تشكل رقما لا يمكن الاستهانة به في المجتمع البحريني فإن غيابها وعدم تمكينها اقتصاديا قد يؤثر في تنمية المجتمع؛ لأن مشاركتها وتمكينها يعد أداة مهمة لرفع عجلة التنمية.

"فمن لا يستخدم مشروعات التحول الأخضر التي تراعي استدامة الموارد وإعادة التدوير يعتبر شخصا متخلفا عن مواكبة التطور" هي عبارة ترددت بين مسامع الفئة الكبرى من سيدات الأعمال حيث بات بذل الجهد الأكبر في الالتحاق بهذه المشروعات لمواجهة التغيرات البيئية من أهم الأولويات لديهم.

من هذا المنطلق جاء اهتمام هذه الدراسة بالتمكين المرأة البحرينية في دعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر للتغلب على الازمات البيئية باعتباره يسهم إسهامًا فاعلًا في التنمية، ويعد مقدمة ضرورية ومهمة لتمكين المرأة في مجالات أخرى عديدة

تساؤلات البحث

التساؤل الرئيسي: رصد أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة البحرينية لمواجهة الازمات البيئية وتحقيق التحول للاقتصاد الأخضر والمعوقات التي تواجهه؟

ويمكن الإجابة عنه من خلال الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

- الكشف عن مستوى التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لسيدات الاعمال البحرينيات من التوجه لمشروعات التحول الأخضر؟
- رصد المعوقات التي تواجه التمكين الاقتصادي للمرأة البحرينية نحو دعم التحول الأخضر؟

أهداف البحث.

يسعي البحث إلى تحقيق هدف رئيس هو: التعرف إلى أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة البحرينية في دعم التحول الأخضر والمعوقات التي تواجهه، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

أ-التعرف إلى المبادئ التي يرتكز عليها التمكين الاقتصادي للمرأة البحرينية.

ب- رصد الآليات التي تسهم في تمكين المرأة البحرينية اقتصاديا.

ج- التعرف إلى المستويات المهمة لتمكين المرأة البحرينية اقتصادياً.

د- كشف مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة البحرينية اقتصادياً.

هـ- كشف المعوقات التي تواجه التمكين الاقتصادي للمرأة البحرينية.

أهمية البحث

ينطوي البحث على أهمية من الناحية النظرية والتطبيقية.

الأهمية النظرية:

1. تشخيص مشكلة مواجهة الازمات البيئية في ضوء مشروعات التحول الأخضر لدى فئة سيدات أعمال المجتمع البحريني، وتحديد المؤشرات للتعرف عليها من طرف سيدات الأعمال.
2. تزويد الميدان الاجتماعي ببرنامج قائم على مهارات التمكين الاجتماعي للمرأة، مما قد يسهم في إجراء المزيد من البحوث لدراسة أثرها على جوانب معرفية وعقلية ووجدانية واجتماعية متنوعة، وعلى فئات مختلفة.

الأهمية التطبيقية:

1- تقديم كيفية التعامل مع هذه الفئة من طرف الباحثين في الجهات المستفيدة مثل الجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي في البحرين لهذه المشكلة، كون مواجهة الازمات البيئية يمس شريحة حساسة ومهمة من مجتمع السيدات العاملات، ليكونوا إطارات وسواعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاحقا.

2- إثراء خبرة العاملين في الحقل الاجتماعي، حيث يمكنهم الاستفادة من البرنامج وتطويعه للاستفادة منه في تنمية جوانب وسمات اجتماعية أخرى.

فروض البحث

في ضوء موضوع الدراسة وأهدافها ونتائج الدراسات السابقة أمكن صياغة فروض الدراسة في التالي:

الفرض الأول: لا توجد علاقة ارتباطية معنوية بين مستوى التمكين الاجتماعي للسيدات المبحوثات، ومتغيرات الدراسة المقاسة.

الفرض الثاني: لا توجد علاقة ارتباطية معنوية بين مستوى التمكين الاقتصادي للسيدات المبحوثات ومتغيرات الدراسة المقاسة.

الفرض الثالث: لا توجد علاقة ارتباطيه معنوية بين مستوى التمكين السياسي للسيدات المعيلات المبحوثات، ومتغيرات الدراسة السابق عرضها.

الدراسات السابقة

المحور الأول: دراسات تناولت التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال المشروعات المتوسطة والصغيرة.

1) **أجرت بن شلهوب (2017)**: دراسة بهدف محاولة تحديد أبعاد تمكين المرأة السعودية، من خلال تحديد مجالات واحتياجات ومستويات المرأة السعودية، ومحاولة الوصول إلى مقترحات لتحديد أبعاد تمكين المرأة السعودية. اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي، وتم جمع البيانات باستخدام الاستبانة على عينة قوامها (393) مبحوثة، موزعة كالتالي: (55 عضوة من عضوات بعض لجان مجلس الشورى، و338 عضوة من أعضاء هيئة التدريس من بعض الجامعات السعودية). توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، من أهمها: أن من أبرز ملامح مفهوم التمكين لدى المرأة السعودية هو عملية إتاحة الفرصة للمرأة للحصول على حقوقها الشرعية في المجتمع، وتعزيز القوة الشخصية والاجتماعية للنساء لتحسين حياتهن. من أهم مجالات تمكين المرأة السعودية هو التمكين التعليمي والتمكين الاقتصادي، وحصولها على دخل كافٍ لتلبية احتياجاتها. أن من أهم احتياجات تمكين المرأة السعودية: الاحتياجات التأهيلية) تعليم وتدريب)، والاحتياجات الاجتماعية، وأن من أهم مستويات تمكين المرأة السعودية: مستوى المشاركة الذي يعتمد على تحقيق المشاركة الإيجابية للمرأة في عملية صنع اتخاذ القرار، ومستوى الإمكانية الذي يعتمد على رفع قدرة المرأة في التحليل الموضوعي والنقد الواعي لأنظمة التمييز بين الرجل والمرأة.

2) **أجرى حسن (2020)**: دراسة بهدف فحص الدور الذي تقوم به الصناعات والحرف اليدوية في التنمية المحلية من جانب، وأهم الفاعلين الرسميين في صنع سياسات الصناعات الحرفية واليدوية من جانب آخر. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي فيما يرتبط بالخلفية النظرية لمفهوم التنمية المحلية والصناعات الحرفية واليدوية. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها ما يلي: هناك مشكلات يعاني منها قطاع الصناعات اليدوية والحرفية تتشابه مع تلك التي يعاني منها قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغير، تتمثل في التسويق؛ حيث تعتمد تلك الصناعات على الشهور التي تزدهر فيها السياحة، ومن ثم يمكن القول: إنها موسمية وفقاً للظروف السياسية والاقتصادية والأمنية الجاذبة للسياح. بالإضافة إلى استنادها على المعارض المحلية والإقليمية والدولية. ونظراً لارتفاع تكلفة المشاركة في تلك المعارض، سواء ما تعلق بجانب النقل، والشحن، والإقامة أو التصدير؛ مما يظهر مشكلة عدم قدرة عدد من الحرفيين على المشاركة فيها.

3) **أجرت عثمان (2024)** دراسة بهدف معرفة عوامل تمكين المرأة في مشروعات التنمية المستدامة، فبالرغم من الجهود المبذولة والإنجازات التي تحققت للمرأة المصرية في عدة مجالات اقتصادية واجتماعية وسياسية، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون وصول المرأة المصرية إلى درجات عالية من التمكين، وخاصة لدى المرأة الريفية. لذا هدفت الدراسة الراهنة إلى التعرف على عوامل تمكين المرأة في مشروعات التنمية المستدامة بمحافظتي القاهرة وسوهاج. وقد طبقت الدراسة على السيدات الحاصلات على قروض من جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بمحافظتي القاهرة وسوهاج لعدد (180) مفردة، **ومن أهم نتائجها:** أن أعلى مشاركة للمرأة بالمشروعات الصغيرة كانت في الحضر؛ حيث بلغت (111) مفردة بنسبة (61.7%)، تليها مشاركة المرأة في الريف؛ حيث بلغت (69) مفردة بنسبة (38.3%). أيضا تبين أن هناك تباين في الحالة التعليمية لمجتمعي الدراسة؛ حيث إن هناك ارتفاع لنسبة الحاصلات على مؤهلات عليا في

الحضر بنسبة (55.9%) مقارنة بالريف؛ حيث إن هناك ارتفاع لنسبة الحاصلات على مؤهل فوق المتوسط بنسبة (33.3%). كما كشفت الدراسة عن أن هناك تباينًا في الصعوبات التي واجهت عينة الدراسة أثناء إقامتهن مشروعهن؛ حيث كانت أعلى نسبة في الريف لغلاء أسعار المواد الأولية بنسبة (45.0%)، بينما بلغت أعلى نسبة في الحضر للتسويق بنسبة (50.5%)، وهذا ما أكده دليل المقابلات المتعمقة. كما تبين من الدراسة أن السبب الرئيسي في الحصول على قرض لإقامة المشروع في مجتمعي الدراسة هو الرغبة في العمل وذلك بنسبة (46.4%) في الريف، بينما في الحضر بنسبة (51.4%).

المحور الثاني: دراسات تناولت التمكين الاجتماعي للمرأة من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

1) **أجرت الغرابية (2018)** دراسة بهدف التعرف على دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا في محافظة عجلون، وتم استهداف خمسة وأربعون امرأة في المقابلات بطريقة المجموعات المركزة والمقابلات الفردية، كعينة ممثلة من النساء اللواتي أسسن المشاريع الصغيرة في محافظة عجلون كمجتمع للدراسة، وكانت طريقة جمع البيانات الميدانية من خلال المقابلات الجماعية المركزة والمقابلات الفردية كذلك أسلوب الملاحظة المشاركة، بالإضافة للمصادر الثانوية الكتب والدوريات، مع العلم بأن الدراسة قامت على المتغيرات الفرعية المرتبطة بتمكين المرأة والتي تم التركيز عليها في المقابلات بعد إجراء دراسة تمهيدية مسبقا من خلال اختيار عينة عشوائية من العينة الرئيسية لتحديد هذه المتغيرات وهي معاناة المرأة، تحسين الكفايات الاقتصادية، تحسين الكفايات الاجتماعية، تطوير مهارات التفكير، الكينونة أو التمكين الذاتي للمرأة. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: تأكيد دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة في محافظة عجلون، وتحويلها من امرأة معالة إلى امرأة معيلة، ورفع المعاناة عنها، وتطوير مهارات التفكير والإبداع لديها ومنها القدرة على صنع واتخاذ القرار، بالإضافة إلى ذلك: أكدت الدراسة على دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة في تحقيق الرفاه الاجتماعي لأسرتها، كذلك تحسين مستويات الدخل، وإيجاد طرق جديدة ومناسبة له، كذلك أصبح لديها القدرة على إثبات كينونتها من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالمشاريع الصغيرة التي تديرها، الأمر الذي أدى بعد ذلك إلى كفايتها الاقتصادية من خلال حسن التصرف بالموارد والذي أنعكس على كفايتها الاجتماعية بتعزيز مهارات حسن التعامل وخلق المعرفة.

أجرى بديار، مزيان (2019) دراسة بهدف التحقق من دور الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الأهداف المرسومة له من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. والمتمثلة في زيادة النمو الاقتصادي، والحد من مشكلة الفقر واستنزاف الموارد الطبيعية والنظام البيئي بشكل عام. لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك لدراسة واقع التوجه نحو الاقتصاد الاخضر في الجزائر والدور الذي يلعبه الاقتصاد الاخضر في التنمية وفي مكافحة الفقر. كما استخدم المنهج القياسي (الكمي) لتحليل وتفسير أثر الاقتصاد الاخضر على النمو الاقتصادي في سنة الدراسة (2017) وتوصلت الدراسة من خلال النتائج القياسية إلى وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي الذي تم قياسه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، ومؤشر الاقتصاد الاخضر بأبعاده الأربعة باستثناء علاقة النمو الاقتصادي بالقيادة وتغير المناخ حيث كانت العلاقة عكسية بينهما.

أجرى بلخير والهندي (2019). دراسة بهدف التعرف على المشاريع الصغيرة، ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضرموت. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم إدخال البيانات ومعالجتها، واختبار الفرضيات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية **SPSS**. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج: وجود دور ذا دلالة إحصائية للمشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضرموت، كما بينت نتائج الدراسة أن دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في محافظة حضرموت، كان مرتفعا، كما أوضحت نتائج الدراسة أن دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاجتماعية في محافظة حضرموت جاء مرتفعاً جدا.

أجرى الرقيب (2020). دراسة بهدف معرفة أثر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستويات تمكين المرأة بأنواعه المختلفة، وذلك من خلل استخدام الأساليب الإحصائية المبنية على بيانات ثانوية مستقاة من برنامج "كفالة" الذي يعتبر أحد الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة، كما تم استخدام الاسلوب النوعي المبني على إجراء مقابلات شخصية مع (20) رائدة أعمال من مختلف مناطق المملكة. وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الدوافع النفسية والمادية لها تأثير قوي في تحفيز سيدات الأعمال للبدء في مشاريعهن الخاصة بهن. أما فيما يخص مدى تأثير المشروع على مستويات تمكين المرأة الاجتماعي والاقتصادي فقد اشارت النتائج إلى أهمية تأثير المشروع على تمكين المرأة الشخصي والاقتصادي بنسبة إجابات إيجابية تفوق (50%) في المؤشرات الثالثة المستخدمة. أما بالنسبة لدور المشروع في تمكين المرأة اجتماعيا من حيث تحسين تعليم البناء وتقديم الخدمات المجتمعية فكانت الإجابات بنعم أقل من نسبة (50%)

تعقيب عام على الدراسات السابقة.

يتضح من العرض السابق للدراسات السابقة ما يلي:

- أن غالبية الدراسات والتي تمت في بيئات عربية وأجنبية لم تتناول متغيرات الدراسة الحالية (التمكين للمرأة، الاقتصاد، والتمكين الاجتماعي) مجتمعة، وإن وجدت بعض الدراسات التي اهتمت بالربط بين متغيرين منهما فقط (التمكين للمرأة، ومواجهة الازمات البيئية)، ولم يسفر البحث عن دراسة واحدة –في حدود اطلاع الباحثة – ربطت بين التمكين للمرأة ومشروعات التحول الأخضر، لذا فالبيئة العربية تفتقر لمثل هذه الدراسات خاصة التي تتناول التدخل شبه التجريبي لمفهوم للتمكين المرأة.
- أما عن أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة فتمثلت في اختيار العينة، حيث تضمنت سيدات الأعمال وهي عينة لم تتجه إليها كثير من أنظار الباحثين السابقين عند دراسة مفهوم تمكين المرأة، كما ظهرت أوجه الاستفادة في استخلاص المفاهيم الإجرائية، وطرح الفروض في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسات السابقة، وفي إعداد الأدوات، فضلاً عن ما يمكن استخلاصه لتدعيم ما يتوصل إليه البحث الحالي من نتائج عند مناقشتها.

مصطلحات البحث

1. **تمكين المرأة:** يقصد بتمكين المرأة إجرائيا في هذه الدراسة بأنه: عملية مقصودة تستهدف تحقيق المساواة من خلال مشاركة المرأة البحرينية وتنمية قدراتها، ورفع مستوى وعيها وثقتها بنفسها، وتحقيق ذاتها من خلال تدريبها، وثقلها بالمهارات والمعرفة حتى تصبح قادرة على الاختيار واتخاذ القرار والسيطرة على الموارد المتاحة، والمشاركة الفاعلة في التنمية. **(هبة يوسف، 2024) التمكين الاقتصادي للمرأة.**

التمكين الاقتصادي هو قدرة النساء على المشاركة في عمليات النمو والمساهمة فيها والاستفادة منها بطرق تعترف بقيمة مساهماتهم وتحترم كرامتهم وتجعل من الممكن التفاوض على توزيع أكثر عدلاً لفوائد النمو، ويزيد التمكين الاقتصادي من وصول المرأة إلى الموارد والفرص الاقتصادية بما في ذلك الوظائف والخدمات المالية والممتلكات والأصول الإنتاجية الأخرى وتنمية المهارات ومعلومات السوق(**Ferrant and Kolev, 2016, 67**).

2. **الاقتصاد الأخضر:** عرف برنامج الأمم المتحدة الاقتصاد الأخضر "بأنه اقتصاد يهدف إلى تحسين رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية وتقليل المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية، مع إعطاء وزن متساوي للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية **(UNEP, 2011: 52)**

وعرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي الاقتصاد الأخضر بأنه استراتيجية تقوم على استدامة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل اللازمة للحد من الفقر في مواجهة تفاقم قلة الموارد وأزمة المناخ. **(UNESCAP, 2012: 39)**

3. **الأزمات البيئية:** تعرف مواجهة الأزمات البيئية إجرائياً: بأنها مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها سيدات الأعمال والموظفات الإداريات بمساعدة جميع العاملين داخل المشاريع الإنتاجية والخدمية، لمواجهة الأزمات البيئية التي تحدث مستقبلاً بأساليب علمية منظمة، مبنياً على التنبؤ وتحديد الأدوار والمهام لجميع مراحل الأزمة للحد من آثارها السلبية، واستعادة النشاط والاستقرار للمكان، والتعلم والاستفادة مما حدث سابقاً. (سارة الحسيني، 2023)

الإطار النظري للبحث

النظريات النفسية المفسرة للبحث.

1) **النظرية النسوية:** انطلاقاً من مسلمات النظرية النسوية في التنمية النظرية والتي يمكن النظر من خلالها إلى التمكين الاقتصادي للمرأة البحرينية لدعم التحول الأخضر في مرحلة التغيرات التي يمر بها المجتمع البحريني في ظل رؤية مملكة البحرين(2030)، التي عززت من حقوق المرأة الاقتصادية واستقلالها الاقتصادي، وتسهيل سبل وصولها على قدم المساواة مع الرجل إلى الموارد والأسواق والتجارة، وتوفير الخدمات التجارية والتدريب الكافي، ووصولها إلى المشاركة الحقيقية في صنع القرار بدءًا من الأسرة حتى أعلى مراكز صنع القرار في الدولة، وارتكازا على الأبعاد المهمة لتمكينها، والمتمثلة في: المبادئ الآليات والمستويات، وكذلك إزالة المعوقات فمن المتوقع أن تحقق المرأة البحرينية نجاحًا كبيراً في المجال الاقتصادي، وبذلك تتساوى المرأة مع الرجل في الحقوق والواجبات؛ مما يعني أن المرأة البحرينية مكنت اقتصاديا وأصبحت عنصرا فاعلا في التنمية لدعم التحول الأخضر في المملكة لتحقيق التنمية المستدامة للمحافظة على حق الأجيال القادمة في الموارد.

2) **نظرية التحديث وقضية تمكين المرأة في مشروعات التنمية المستدامة:** تؤكد نظرية التحديث أن التنمية بمعناها السليم تتجسد في خصائص النموذج الغربي، والتي تتمثل في الأخذ بمبدأ السوق والربحية، واتساع نطاق التخصص، وتقسيم العمل، وارتباط ذلك بتأهيل الأفراد واكتسابهم سهولة التنقل، مع السرعة في التغير دون حواجز تذكر، وحرية التفكير، وسهولة تقبل الأفكار الجديدة، والقيام بتطبيقها، والعقلانية، أي التطبيق الأمثل للمعرفة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

العلمية، والابتعاد عن الأوهام والخرافات، ومن ثم التفكير والسلوك الواعي المتفق مع أحكام المنطق والمعرفة العلمية النظرية والتطبيقية الديمقراطية، واتساع نطاق المشاركة السياسية.

وفي ضوء هذه الخصائص التي يتميز بها النموذج الغربي، نجد نقيضها في البلدان النامية كالأمية، وضعف الحافز الاقتصادي، وتماسك أفراد العائلة الممتدة كقيمة مسيطرة على حساب اعتبارات الكفاءة والمعايير الاقتصادية، والمكانة الموروثة، والتميز الطائفي بدلاً من الإنجاز الشخصي. (مصطفى، 2007: 47–48).

وتتلخص بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة تحول المجتمع من التقليدي إلى الحديث فيما يلي:

- الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، والانتقال من القرية إلى المدينة، وانتشار البيئة الحضرية، وبدلاً من الزراعة يبدأ الإنتاج التجاري.
- زيادة معدلات التعليم ومحو الأمية.
- تدمير العلاقات الحميمة والعلاقات المباشرة بين الأسرة والقبيلة والقرية.
- لعب المرأة دوراً أكثر فاعلية في المجتمع.

وأن يتم هذا الانتقال بصورة تدريجية وهادئة؛ حتى لا يؤثر على استقرار المجتمع وتوازنه. (عبد الله، 2020: 124)

واستناداً لما سبق فقد تبين: إن المرأة في المجتمعات النامية الريفية منها والحضرية تعاني من الاضطهاد والتهميش وعدم تمكينها ومشاركتها مشاركة فعالة في مشروعات التنمية المستدامة، ويرجع السبب في ذلك إلى الموروثات الثقافية التي تميز المجتمعات النامية، والتي لا تشجع على مشاركة المرأة في التنمية؛ نظراً لما تتصف به هذه المجتمعات من السيطرة الذكورية والنظرة الدونية للمرأة، وعدم تحفيزها للمشاركة في أية مشاريع، وإن وجدت مشروعات تشارك المرأة فيها فنجدها مشروعات بسيطة كتربية الدواجن في الريف، والخياطة داخل المنزل، سواء في الحضر أو الريف.

وفي ضوء ما ذهب إليه ليرنر، فإن التحديث يعني المشاركة الحقيقية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تلك المشاركة التي تكتسب عن طريق التعليم والتدريب وقنوات الاتصال التي يقدمها المجتمع لأفراده حتى يتمكنوا من خلالها من تغيير حياتهم التقليدية واكتساب الحداثة، ومن ثم يتم تمكين المرأة في مجتمعها من خلال إشراكها في عمليات التنمية. (التابعي، 1985: 124)

وهذا ما تؤكده نظرية التحديث، حيث تؤكد على أولوية الدور الذي تلعبه القيم والمعايير والمعتقدات عند الناس لتحديد نوع المجتمع (تقليدي أو حديث) الذي تخلقه هذه القيم، وهكذا يكون التغير القيمي شرطًا أساسيًا للتغير الاجتماعي، كما أن عملية التحديث عن طريق الانتشار لابد أن تشجع تنمية عدد من الخواص، أو الملامح في العالم النامي، بما في ذلك التحضر القائم على الأسرة النواة، وزيادة معدلات محو الأمية، والتدريب، وتطور وسائل الاتصال لنشر الآراء، والنهوض بالوعي السياسي، والمشاركة من خلال تقديم رأس المال للاستثمار، وإحلال أنماط السلطة القائمة على الولاء التقليدي بنسق عقلي للولاء المزدوج. وتتباين مراحل التنمية تبعاً لاختلاف المجتمعات ودرجة نجاحها في تبني سياسات التحديث. (بن غضبان، 2015: 133–134).

فيرى بارسونز وليرنر وباول أن التحديث هو عملية ثقافية تقوم على تبني قيم ومواقف ملائمة للطموح العلمي والتجديد العقلاني، بدلاً من القيم السائدة في المجتمع التقليدي. وهذه العملية ستحدث عن طريق نقل الأفكار والقيم من الغرب، وعن طريق التصنيع الذي سيزيح العقبات الثقافية التقليدية، وبذلك تجعل العالم الثالث حديثاً. (حماده، 2019: 153)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

كما يرى ليرنر أنه من الضروري على المجتمع التقليدي –عندما ينبغي تحديث ذاته– أن يعبئ الأفراد الانتقاليين الذين يشاركون بإرادتهم في اكتساب الأساليب الحديثة والمهارات التي من خلالها يشكلون مستقبلهم في المجتمع. (عبد الله، 2020: 125)

وتأسيساً على ما سبق، نجد أن عملية التحديث في أي مجتمع من المجتمعات تقوم على مجموعة من القضايا التي تسهم في إنجاحه وتحقيقه بأساليب علمية تتضمن تطور المجتمع والرقي بأفراده، وبالتالي تقبل الحداثة وأساليبها والتخلي عن التقليدية وأساليبها، وبالأخص التي تعوق عملية التحديث. (زايد، 2006: 98).

لذا، ترى نظرية التحديث أنه لكي تتم تنمية اقتصادية في الدول النامية فلا بد من تغيير قيمها ومؤسساتها التقليدية. (Conley, D.:2001, P207)

ووفقًا لهذه النظرية، فإن هناك علاقة موجبة بين التنمية الاقتصادية ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، فالتصنيع يخلق فرص عمل جديدة، ويحرر المرأة من أدوارها التقليدية في مجال الأسرة والمنزل، ويترتب على ذلك زيادة فرص المساواة بين الجنسين. (الإمام، 2015: 306).

فالتنمية الاقتصادية ترتبط بمجموعة من التغيرات التكنولوجية وبرامج العمل والتدريب لتمكين المرأة وتنميتها، كما ترتبط أيضاً بتحديث مصاحب في مجال القيم والعلاقات والتعاملات والممارسات والأفكار (الذئب، 2011: 60)؛ مما يتيح للمرأة الريفية والحضرية في المجتمعات النامية أدواراً جديدة تتقلدها في ضوء التغيرات التي تطرأ على المجتمع ككل، وهذا يساهم بدوره في رفع المستوى المعيشي للأسرة وللمجتمع. (أبو طاحون، 2000: 98–99).

ويرى إنكلز أن التحديث يعبر عن التغير في الأداء الوظيفي للفرد، أي أن التغير في عناصر البناء الاجتماعي هو الذي يؤدي إلى تغير الشخصية، وأن زيادة مستوى التعليم والمعيشة يساهمان في اكتساب اتجاهات حديثة وتعليم الأفراد للسلوك الذي يتفق مع الإنسان العصري. وبذلك فهو يرى أن من صفات المجتمع الحديث انتشار المدن، واستخدام الصناعة، وارتفاع درجة الحراك الاجتماعي. (التابعي، 1985: 125)

كما يرى ليرنر أن النسق القيمي قد تغير؛ حيث فقدت الأسرة ذات السلطة الأبوية سيطرتها تحت تأثير تغير الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت المرأة تتمتع بقدر من التعليم، وأصبح المجتمع ينظر إليها على أنها ليست أقل من الرجل، ولها من الحقوق والواجبات ما يساعدها على مواجهة الحياة. (التابعي، 1985: 243)

واستناداً لما سبق يمكن القول: لقد جاءت أهمية هذه النظرية في كونها إحدى النظريات التي فسرت قضية تمكين المرأة الريفية والحضرية في ضوء التغير الاجتماعي، أي إذا أرادت المرأة الخروج عن العادات والتقاليد التي تعوق من إشراكها في التنمية داخل مجتمعها، فعليها أن تبدأ بنفسها في التغيير؛ فهي بذلك تهتم بتفسير المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة في مشروعات التنمية المستدامة.

وقد تبنت الباحثة الفرض الثاني من نظرية التحديث القائل بأنه: يمكن للدول المتخلفة أن تحقق التنمية إذا ما أزاحت المعوقات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية الموروثة من أبنية المجتمع التقليدي، ليحل محلها خصائص نفسية وحضارية واقتصادية ممثلة لما هو سائد في الغرب. وبذلك يتم إتاحة الفرصة لتمكين المرأة الريفية والحضرية في مشروعات التنمية المستدامة، ومواكبة التطورات التي تحدث في الدول المتقدمة.

الإجراءات المنهجية البحث

منهج الدراسة: اعتمد الباحثون في دراستهم على الوصفي التحليلي لمعرفة مدي العلاقة بين التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة للتحول نحو التعامل مع مشروعات الاقتصاد الأخضر.

نوع الدراسة: تعتبر الدراسة من الدراسات الوصفية لأنها أنسب أنواع الدراسات الملائمة لطبيعة الظاهرة موضوع الدراسة.

أدوات الدراسة: شملت الدراسة الحالية على مجموعة من الأدوات منها: استمارة استبيان من إعداد الباحثة، تم تطبيقها من خلال عمل المقابلة الشخصية المقننة.

المجال البشري: عدد من السيدات رائدات الأعمال البحرينيات (150) سيدة من رائدات الأعمال وصاحبات المشروعات الصغيرة.

المجال المكاني: أجرى البحث لفئة من السيدات رائدات الأعمال بمحافظة المنامة بمملكة البحرين.

المجال الزمني: الحدود الزمانية: تم إجراء البحث في الفترة الممتدة ما بين يناير (2024) حتى مارس (2024).

عينة الدراسة: تنقسم عينة الدراسة إلى قسمين:

1- العينة الاستطلاعية: والتي تكونت من (55) سيدة من السيدات رائدات الأعمال المشاركات في برنامج مكافحة البطالة بالمشروعات الصغيرة بمحافظة المنامة.

2- العينة الأساسية: شملت عينة البحث (150) سيدة أعمال طبق عليهن استمارة استبيان من خلال المقابلة الشخصية المقننة، وتم اختيارهن وفق مجموعة من الشروط الوارد ذكرها.

شروط اختيار العينة: لقد وضع الباحثون مجموعة من المعايير لاختيار عينة الدراسة من السيدات، وتوضح على الأسس التالية:

1-اختيار العينة كان قصدياً، أي من السيدات رائدات الأعمال أو ممن يمتلكون مشروعاً صغيراً.

2-ألا يقل عمر المبحوثة عن (23) سنة ولا يزيد عن (62) سنة.

3-يجب أن تكون المبحوثة من المشاركات ببرنامج مكافحة البطالة بالمشروعات الصغيرة.

4-تشابه الظروف الاقتصادية فالسيدات أغلبهم ينتموا إلى الطبقة المتوسطة.

5-أن تكون المبحوثة من ساكني محافظة المنامة.

<u>النتائج المتعلقة بوصف أفرد الدراسة (خصائص العينة)</u>

1. عمر المبحوثة

جدول (1): التوزيع العددي والنسبي لسيدات الاعمال المبحوثات وفقًا لمتغيرات عمر المبحوثة

الفئات العمرية	العدد	%
منخفضة (أقل من 35 سنة)	44	29.3
متوسطة (35 – 49 سنة)	63	42.0
مرتفعة (أكبر من 49 سنة)	43	28.7
الإجمالي	150	100.0

اتضح من الجدول (1) أن أعمار سيدات الاعمال المبحوثات تراوحت ما بين حد أدنى مقداره 23 سنة، وحد أقصى مقداره 62 سنة، بمتوسط حسابي 42.2 سنة، وانحراف معياري بلغ 10.0 سنوات. ويوضح جدول (1)

التوزيع العددي والنسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقا لمتغير العمر، حيث يتضح من بيانات الجدول أن نحو (29.3%) من المبحوثات ذات أعمار صغيرة، في حين أن نسبة (42.0%) منهن تتميز بأعمار متوسطة، وأخيراً فإن (28.7%) من المبحوثات تتميز بأعمار كبيرة.

2. المستوي التعليمي للمبحوثة:

جدول (2): التوزيع العددي والنسبي للسيدات المبحوثات وفقاً لمتغير المستوى التعليمي للمبحوثة

المستوى التعليمي للمبحوثة	العدد	%
غير حاصلة على شهادة	135	90.0
حاصلة على شهادة دون جامعية	13	8.7
حاصلة على شهادة جامعية	2	1.3
الإجمالى	150	100.0

يبين جدول (2) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المبحوثات وفقاً لمتغير المستوى التعليمي للمبحوثة، حيث يتضح من بيانات الجدول أن (90.0%) من المبحوثات غير حاصلات على شهادة، في حين(8.7%) منهن حاصلات على شهادة دون جامعية، بينما (1.3%) من السيدات المبحوثات حاصلات على شهادة جامعية.

3. الحالة الزواجية

جدول (3): التوزيع العددي والنسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لمتغير الحالة الزواجية

الحالة الزواجية	العدد	%
متزوجة	50	33.3
مطلقة	7	4.7
أرملة	93	62.0
الإجمالى	150	100.0

يبين جدول (3) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المبحوثات وفقاً لمتغير الحالة الزواجية، حيث يتضح من بيانات الجدول أن (33.3%) من السيدات المبحوثات متزوجات، في حين أن نسبة (4.7%) منهن مطلقات، وأخيراً فإن (62.0%) من السيدات المبحوثات أرامل.

4. عدد ساعات عمل المبحوثة:

جدول (4):التوزيع العددي والنسبي للسيدات المبحوثات وفقاً لمتغير عدد ساعات عمل المبحوثة

عد ساعات عمل المبحوثة	العدد	%
منخفضة (أقل من 31 ساعة)	115	76.7
متوسط (31- 49 ساعة)	31	20.7
مرتفعة (أكبر من 49 ساعة)	4	2.7
الإجمالى	150	100.0

تبين من الجدول (4) أن عدد ساعات عمل السيدات المبحوثات تراوحت ما بين حد أدنى مقداره (10) ساعات، وحد أقصى مقداره (70) ساعة في الأسبوع، بمتوسط حسابي قدره (20.4) ساعة، وانحراف معياري قدره (14.3) ساعة. ويوضح جدول (4) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المبحوثات وفقاً لمتغير عدد ساعات عمل المبحوثة، حيث يتضح من بيانات الجدول أن (76.6%) من المبحوثات يعملن لعدد ساعات منخفضة في حين أن نسبة (20.7%) من المبحوثات يعملن لعدد ساعات متوسطة، وأخيراً فإن (2.7%) من المبحوثات يعملن لعدد ساعات مرتفعة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

5. مدة العمل في مشروعات ذات طابع أخضر:

جدول (5): التوزيع العددي والنسبي للسيدات المبحوثات وفقاً لمتغير مدة عمل بمشروع ذا طابع اخضر

مدة الإعالة	العدد	%
منخفضة (أقل من 11 سنة)	97	64.7
متوسطة	44	29.3
الإجمالي	150	100.0

تراوحت مدة عمل السيدات المبحوثات في مشروعات ذات طابع أخضر ما بين حد أدنى مقداره سنة واحدة، وحد أقصى مقداره (34) سنة، بمتوسط حسابي قدره (9.8) سنة، وانحراف معياري قدره (5.8) سنة. ويوضح جدول (5) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المبحوثات وفقاً لمتغير العمل في مشروع ذا طابع أخضر، حيث يتضح من بيانات الجدول أن (64.7%) من السيدات المبحوثات مدة عملهن في مشروعات ذات طابع أخضر منخفضة، في حين أن نسبة (29.3%) منهن تتميز بمدة عمل متوسطة، وأن (60%) من السيدات المبحوثات تتميز بمدة مرتفعة.

6. الانفتاح الثقافي:

جدول (6): التوزيع العددي والنسبي للسيدات المبحوثات وفقاً لمتغير الانفتاح الثقافي

مستوى الانفتاح الثقافى	العدد	%
منخفض (أقل من ١٩ درجة)	86	57.3
متوسط (١٩-٢٩ درجة)	63	42.0
مرتفع أكبر من ٢٩ درجة)	1	0.7
الإجمالي	150	100.0

تراوح مستوى الانفتاح الثقافي للسيدات المبحوثات ما بين حد أدنى مقداره (9) درجات، وحد أقصى مقداره (33) درجة، بمتوسط حسابي (17.8) درجة، وانحراف معياري بلغ (6.1) درجة. ويوضح جدول (6) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المبحوثات وفقاً لمتغير الانفتاح الثقافي، حيث يتضح من بيانات الجدول أن نحو (57.3%) من السيدات المعيلات المبحوثات مستوى انفتاحهن الثقافي منخفض، في حين أن نسبة (42.0%) منهن مستوى انفتاحين الثقافي متوسط، وأن (0.7%) من السيدات المبحوثات مستوى انفتاحهن الثقافي مرتفع.

7. الدافع الاحرازي

جدول (7): التوزيع العددي والنسبي للسيدات المبحوثات وفقاً لمتغير الدافع الاحرازي

مستوى الدافع الاحرازى	العدد	%
منخفض (أقل من 17 درجة)	61	40.6
متوسط (2317) درجة)	52	34.7
مرتفع أكبر من 23 درجة)	37	24.7
الإجمالي	150	100.0

تراوح مستوى الدافع الاحرازي للسيدات المبحوثات ما بين حد أدنى قدره (10) درجات وحد أقصى مقداره (28) درجة بمتوسط حسابي (18.6) درجة، وانحراف معياري بلغ (6.4) درجة. ويوضح جدول (7) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المبحوثات وفقا لمتغير الدافع الاحرازي، حيث يتضح من بيانات الجدول أن (40.6%) من السيدات المبحوثات لديهن مستوى منخفض من الدافع الاحرازي، في حين أن نحو (34.7%) منهن لديهن مستوى متوسط من الدافع الاحرازي، وأن (24.7%) من السيدات المبحوثات لديهن مستوى مرتفع من الدافع الاحرازي.

8. الانتماء المجتمعي

جدول (8): التوزيع العددي والنسبي للسيدات المبحوثات وفقا لمتغير الانتماء المجتمعي

مستوى الانتماء المجتمعي	العدد	%
منخفض (أقل من 14 درجة)	3	2.0
متوسط (14 – 18) درجة)	15	10.0
مرتفع (أكبر من 18 درجة)	132	88.0
الإجمالي	150	100.0

تراوح مستوى الانتماء المجتمعي للسيدات المبحوثات ما بين حد أدنى مقداره (9) درجات، وحد أقصى مقداره (24) درجة بمتوسط حسابي (21.4) درجة، وانحراف معياري بلغ (2.9) درجة، ويوضح جدول (8) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المبحوثات وفقاً لمتغير الانتماء المجتمعي، حيث يتضح من بيانات الجدول أن (2.0.%) من السيدات المبحوثات لديهن مستوى منخفض من الانتماء المجتمعي، في حين أن نسبة (١٠%) منهن لديهن مستوى متوسط من الانتماء المجتمعي، وأن (88.0%) من السيدات المعيلات المبحوثات لديهن مستوى مرتفع من الانتماء المجتمعي.

9. الاستفادة من الخدمات المجتمعية

جدول (9): التوزيع العددي والنسبي للسيدات المبحوثات وفقاً لمتغير مستوى الاستفادة من الخدمات المجتمعية

مستوى الاستفادة من الخدمات المجتمعية	العدد	%
منخفض (أقل من 21 درجة)	91	60.6
متوسط (21 – 29 درجة)	55	36.7
مرتفع (أكبر من ٢٩ درجة)	4	2.7
الإجمالي	**150**	**100.0**

تراوح مستوى الاستفادة من الخدمات المجتمعية للسيدات المبحوثات ما بين حد أدنى مقداره (12) درجة، وحد أقصى مقداره (31) درجة، بمتوسط حسابي (19.4) وحدة، وانحراف معياري (4.2) وحدة. ويوضح جدول (9) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المبحوثات وفقاً لمتغير مستوى الاستفادة من الخدمات المجتمعية، حيث يتضح من بيانات الجدول أن (60.6%) من السيدات المعيلات المبحوثات مستوى استفادتين منخفض، في حين أن (36.7%) منهن مستوى استفادتين متوسط، وأن (2.7%) من السيدات المبحوثات مستوى استفادتهن مرتفع.

10. المستوى المهاري لتنفيذ بعض الحرف والأنشطة الاقتصادية:

جدول (10): التوزيع العددي والنسبي للسيدات المبحوثات وفقاً لمتغير المستوى المهاري لتنفيذ بعض الحرف والأنشطة الاقتصادية

المستوى المهاري لتنفيذ بعض الحرف والأنشطة	العدد	%
منخفض (أقل من 20 درجة)	20	13.3
متوسط (20– 28) درجة)	84	56.0
مرتفع (أكبر من 28 درجة)	46	30.7
الإجمالي	150	100.0

تراوح المستوى المهاري لتنفيذ بعض الحرف والأنشطة الاقتصادية للسيدات المبحوثات ما بين حد أدنى مقداره16 درجة، وحد أقصى (33) درجة، بمتوسط حسابي(24.8) وحدة وانحراف معياري(4.8) وحدة ويوضح جدول (10) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المبحوثات وفقاً لمتغير المستوى المهاري لتنفيذ بعض الحرف والأنشطة الاقتصادية، حيث يتضح من بيانات الجدول أن (13.3%) من السيدات المبحوثات لديهن مستوى مهاري لتنفيذ بعض الحرف والأنشطة الاقتصادية منخفض، في حين أن نسبة (56.0%) منهن لديهن مستوى مهاري لتنفيذ بعض

الحرف والأنشطة الاقتصادية متوسط وأن (30.7) من السيدات المبحوثات لديهن مستوى مهاري لتنفيذ بعض الحرف والأنشطة الاقتصادية مرتفع.

الأساليب الاحصائية المستخدمة في البحث: لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجمعها، فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام البرامج الإحصائية الأتية: (SPSS Version 19)، لتحليل البيانات ومعالجاتها.

فيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

- الدرجة التائية والنسب المئوية.
- المتوسط الحسابي.
- الانحرافات المعيارية.
- اختبار مربع كاي.
- معامل الارتباط بيرسون".
- معامل كرومر.
- نموذج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي الصاعد.

إجراءات تطبيق أدوات البحث: أجريت الدراسة في محافظة المنامة بالمملكة البحرينية، بعد الحصول على استمارة التسهيل المقدمة من طرف رئاسة القسم بكلية الدراسات والبحوث البيئية، حيث تم عمل مقابلة شخصية مقننة مع السيدات رائدات الأعمال المبحوثات بالعينة البحثية، وذلك باستخدام استمارة استبانة تم اعدادها للحصول على البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، وقد تم اجراء اختبار قبلي Protest لبنود الاستبيان، للتأكد من صدق الأسئلة ومدى فهم المبحوثات للغتها، وفي ضوء نتائج هذا الاختبار تم اجراء التعديلات اللازمة ثم صياغة الاستبيان في صورته النهائية، وكذا تحديد المجتمع محل الدراسة، قامت الطالبة بتطبيق إجراءات البحث خلال الفترة الممتدة بين (2024/1/11) إلى (2024/3/31).

نتائج البحث ومناقشتها

أولاً: نتائج الفرض الأول لا توجد علاقة ارتباطية معنوية بين مستوى التمكين الاجتماعي للسيدات المبحوثات، ومتغيرات الدراسة (العمر– الحالة الزاوجية– التعليم– عدد ساعات العمل– الانفتاح الاقتصادي– الدافع الاحرازي– درجة الانتماء المجتمعي– درجة الاستفادة من الخدمات المجتمعية– المستوي المهاري لتنفيذ بعض الحرف والأنشطة الاقصادية).

جدول (11): علاقة مستوى التمكين الاجتماعي للمبحوثات بمتغيرات الدراسة المقاسة على المستوى الفتري

المتغيرات	معامل الارتباط (r)
عمر المبحوثة	*0.19
عدد سنوات تعليم المبحوثة	*0.19
عدد ساعات عمل المبحوثة	0.10
الانفتاح الثقافي	**0.23
الدافع الاحرازي	0.04
درجة الانتماء المجتمعي	0.00
درجة الاستفادة من الخدمات المجتمعية	0.14
المستوى المهاري لتنفيذ بعض الحرف والأنشطة الاقتصادية	0.06

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

توضح نتائج معامل الارتباط البسيط لبيرسون، الواردة بالجدول وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة عند المستوى الاحتمالي(0.01) بين مستوى التمكين الاجتماعي للسيدات المبحوثات والمتغيرات التالية: الانفتاح الثقافي، حيث بلغت قيم معاملات الارتباط البسيط(0.23)، كما وجدت علاقة ارتباطية معنوية موجبة أيضاً ولكن عند المستوى الاحتمالي (0.05) بين مستوى التمكين الاجتماعي للسيدات المبحوثات ومتغيري عمر المبحوثة، وعدد سنوات تعليم المبحوثة، حيث بلغت قيمتي معامل الارتباط البسيط العلاقة هذين المتغيرين بمستوى التمكين الاجتماعي (0.19، 0.19) أيضاً لم يتضح وجود علاقة ارتباطية معنوية عند المستوى الاحتمالي (0.05) بين مستوى التمكين الاجتماعي للسيدات المبحوثات وكل من المتغيرات التالية: عدد ساعات عمل المبحوثة، ومدة العمل، والدافع الاحرازي والانتماء المجتمعي، ودرجة الاستفادة من الخدمات المجتمعية، والمستوى المهاري لتنفيذ بعض الحرف والأنشطة الاقتصادية.

إلى جانب ما سبق قامت الدراسة باستخدام اختبار مربع كاي لدراسة العلاقات الاقترانية المحتملة بين مستوى التمكين الاجتماعي للسيدات المبحوثات ومتغيرات الدراسة المقاسة على المستوى الإسمي، حيث وجدت علاقة اقترانية معنوية عند المستوى الاحتمالي (0.01) بين مستوى التمكين الاجتماعي للسيدات المبحوثات، وكل من متغيري: الحالة الزواجية، ومهنة المبحوثة، وقد بلغت شدة هذه العلاقة مقاسه بمعامل كرامر(0.24، 0.22)على الترتيب.

بناء على ما سبق، وفي ضوء نتائج معامل ارتباط بيرسون البسيط واختبار مربع كاي، يتبين الآتي:

رفض الفرض الصفري الأول والقائل بعدم وجود علاقة ارتباطية معنوية بين مستوى التمكين الاجتماعي للسيدات المبحوثات ومتغيرات الدراسة(وذلك فيما يتعلق بمتغيرات عمر المبحوثة، مهنة المبحوثة، وعدد سنوات تعليم المبحوثة، الانفتاح الثقافي، والحالة الزواجية، وذلك لثبوت معنوية علاقاتها الارتباطية بمستوى التمكين الاجتماعي للسيدات المبحوثات عند المستوى الاحتمالي (0.05).

قبول الفرض الصفري الأول فيما يتعلق بباقي المتغيرات المدروسة وهي: عدد ساعات عمل المبحوثة، ومدة العمل، والدافع الاحرازي، والانتماء المجتمعي، ودرجة الاستفادة من الخدمات المجتمعية، والمستوى المهاري لتنفيذ بعض الحرف والأنشطة الاقتصادية، وذلك لعدم ثبوت معنوية علاقتها الارتباطية بمستوى التمكين الاجتماعي للسيدات المبحوثات عند المستوى الاحتمالي (0.05).

من خلال ما سبق وجدت علاقة ذات دلالة معنوية بين التمكين الاجتماعي ومتغيرات الدراسة السابق ذكرها، وهو ما يتفق مع ما أوردته دراسة بن شلهوب (2017)، من: أن من أبرز ملامح مفهوم التمكين لدى المرأة السعودية هو عملية إتاحة الفرصة للمرأة للحصول على حقوقها الشرعية في المجتمع، وتعزيز القوة الشخصية والاجتماعية للنساء لتحسين حياتهن. من أهم مجالات تمكين المرأة السعودية هو التمكين التعليمي والتمكين الاقتصادي، وحصولها على دخل كافٍ لتلبية احتياجاتها. أن من أهم احتياجات تمكين المرأة السعودية: الاحتياجات التأهيلية (تعليم وتدريب)، والاحتياجات الاجتماعية، وأن من أهم مستويات تمكين المرأة السعودية: مستوى المشاركة الذي يعتمد على تحقيق المشاركة الإيجابية للمرأة في عملية صنع اتخاذ القرار، ومستوى الإمكانية الذي يعتمد على رفع قدرة المرأة في التحليل الموضوعي والنقد الواعي لأنظمة التمييز بين الرجل والمرأة.

كما تتفق النتيجة السابقة مع ما تبنته الباحثة الفرض الثاني من نظرية التحديث القائل بأنه: يمكن للدول المتخلفة أن تحقق التنمية إذا ما أزاحت المعوقات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية الموروثة من أبنية المجتمع التقليدي، ليحل محلها خصائص نفسية وحضارية واقتصادية ممثلة لما هو سائد في الغرب. وبذلك يتم إتاحة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الفرصة لتمكين المرأة الريفية والحضرية في مشروعات التنمية المستدامة، ومواكبة التطورات التي تحدث في الدول المتقدمة.

ثانيًا: نتائج الفرض الثاني: لا توجد علاقة ارتباطية معنوية بين مستوى التمكين الاقتصادي للسيدات المبحوثات ومتغيرات الدراسة (العمر– الحالة الزاوجية– التعليم– عدد ساعات العمل– الانفتاح الثقافي والدافع الاحرازي، ودرجة الانتماء المجتمعي، ودرجة الاستفادة من الخدمات المجتمعية– المستوي المهاري لتنفيذ بعض الحرف والأنشطة الاقصادية).

جدول (12): علاقة مستوى التمكين الاقتصادي للمبحوثات بمتغيرات الدراسة المقاسة على المستوى الفتري

المتغيرات	معامل الارتباط (r)
عمر المبحوثة	0.04
عدد سنوات تعليم المبحوثة	*0.19
عدد ساعات عمل المبحوثة	**0.44
مدة العمل	0.02
الانفتاح الثقافي	0.31
الدافع الاحرازي	0.22
درجة الانتماء المجتمعي	0.13
درجة الاستفادة من الخدمات المجتمعية	0.09
المستوى المهاري لتنفيذ بعض الحرف والانشطة الاقتصادية	0.19

توضح نتائج معامل الارتباط البسيط لبيرسون الواردة بالجدول وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة عند المستوى الاحتمالي (0.01) بين مستوى التمكين الاقتصادي للسيدات المبحوثات والمتغيرات التالية: عدد ساعات عمل المبحوثة، والانفتاح الثقافي، والدافع الاحرازي حيث بلغت قيم معاملات الارتباط البسيط على التوالي (0.44، 0.31، 0.22، كما وجدت علاقة ارتباطية معنوية موجبة أيضاً ولكن عند المستوى الاحتمالي 0.05 بين مستوى التمكين الاقتصادي للسيدات المبحوثات ومتغيري عدد سنوات تعليم المبحوثة، والمستوى المهاري لتنفيذ بعض الحرف والأنشطة الاقتصادية، حيث بلغت قيمتي معامل الارتباط البسيط العلاقة هذين المتغيرين بمستوى التمكين الاقتصادي (0.19، 0.19) أيضاً لم يتضح وجود علاقة ارتباطية معنوية عند المستوى الاحتمالي0.05 بين مستوى التمكين الاقتصادي للسيدات المبحوثات وكل من المتغيرات التالية: عمر المبحوثة، والانتماء المجتمعي، ودرجة الاستفادة من الخدمات المجتمعية، ومستوى المعيشة.

كما قامت الدراسة باستخدام اختبار مربع كاي لدراسة العلاقات الاقترانية المحتملة بين مستوى التمكين الاقتصادي للسيدات المبحوثات ومتغيرات الدراسة المقاسة على المستوى الإسمي، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة اقترانية معنوية عند المستوى الاحتمالي(0.05) بين مستوى التمكين الاقتصادي للسيدات المبحوثات، وكل من متغيري الحالة الزواجية، ومهنة المبحوثة، وقد بلغت شدة هذه العلاقة مقاسه بمعامل كرامر (0.22، 0.17)على الترتيب.

بناء على ما سبق، وفي ضوء نتائج معامل ارتباط بيرسون البسيط واختبار مربع كاي، يتبين الآتي: رفض الفرض الصفري الثاني والقائل بعدم وجود علاقة ارتباطية معنوية بين مستوى التمكين الاقتصادي للسيدات المبحوثات ومتغيرات الدراسة، فيما يتعلق بمتغيرات عدد سنوات تعليم المبحوثة، وعدد ساعات عمل المبحوثة، ومهنة المبحوثة، والانفتاح الثقافي والدافع الاحرازي والمستوى المهاري لتنفيذ بعض الحرف والأنشطة الاقتصادية، والحالة الزواجية،

وذلك لثبوت معنوية علاقاتها الارتباطية بمستوى التمكين الاقتصادي للسيدات المبحوثات عند المستوى الاحتمالي(0.05).

قبول الفرض الصفري الثاني فيما يتعلق بباقي المتغيرات المدروسة وهي: عمر المبحوثة والانتماء المجتمعي، ودرجة الاستفادة من الخدمات المجتمعية، وذلك لعدم ثبوت معنوية علاقتها الارتباطية بمستوى التمكين الاقتصادي للسيدات المبحوثات عند المستوى الاحتمالي (0.05).

أي أنه تم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوي التمكين الاقتصادي للسيدات المبحوثات ومتغيرات الدراسة السابقة ذكرها، وهو ما يتفق مع ما ذكره بلخير والهندي (2019) في دراستهما والتي أظهرت وجود دور ذا دلالة إحصائية للمشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضرموت، كما بينت نتائج الدراسة أن دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في محافظة حضرموت، كان مرتفعا، كما أوضحت نتائج الدراسة أن دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاجتماعية في محافظة حضرموت جاء مرتفعاً جدا.

كما تأتي نتائج الفرضية السابقة متسقة مع ما أورده الباحثون من تغيرات تطرأ على المرأة البحرينية، والتي يمكن النظر من خلالها إلى التمكين الاقتصادي للمرأة البحرينية لدعم التحول الأخضر في مرحلة التغيرات التي يمر بها المجتمع البحريني في ظل رؤية مملكة البحرين (2030)، التي عززت من حقوق المرأة الاقتصادية واستقلالها الاقتصادي، وتسهيل سبل وصولها على قدم المساواة مع الرجل إلى الموارد والأسواق والتجارة، وتوفير الخدمات التجارية والتدريب الكافي، ووصولها إلى المشاركة الحقيقية في صنع القرار بدءًا من الأسرة حتى أعلى مراكز صنع القرار في الدولة، وارتكازا على الأبعاد المهمة لتمكينها، والمتمثلة في: المبادئ الآليات والمستويات، وكذلك إزالة المعوقات فمن المتوقع أن تحقق المرأة البحرينية نجاحًا كبيراً في المجال الاقتصادي، وبذلك تتساوى المرأة مع الرجل في الحقوق والواجبات؛ مما يعني أن المرأة البحرينية مكنت اقتصاديا وأصبحت عنصرا فاعلا في التنمية لدعم التحول الأخضر في المملكة لتحقيق التنمية المستدامة للمحافظة على حق الأجيال القادمة في الموارد.

ثالثًا: نتائج الفرض الثالث: لا توجد علاقة ارتباطيه معنوية بين مستوى التمكين السياسي للسيدات المعيلات المبحوثات، ومتغيرات الدراسة السابق عرضها.

جدول (14): علاقة مستوى التمكين السياسي للمبحوثات بمتغيرات الدراسة المقاسة على المستوى الفتري

المتغيرات	معامل الارتباط (r)
عمر المبحوثة	0.15
عدد سنوات تعليم المبحوثة	0.44**
عدد ساعات عمل المبحوثة	0.14
مدة العمل	0.00
الانفتاح الثقافي	0.52**
الدافع الاحرازي	0.09
درجة الانتماء المجتمعي	0.01-
درجة الاستفادة من الخدمات المجتمعية	0.16*
المستوى المهاري لتنفيذ بعض الحرف والانشطة الاقتصادية	0.20*

قامت الدراسة باستخدام معامل ارتباط بيرسون البسيط الدراسة العلاقة الارتباطية المحتملة بين مستوى التمكين السياسي للسيدات المبحوثات ومتغيرات الدراسة المقاسة على المستوى الفتري، ويوضح جدول (25) أهم النتائج البحثية المتوصل إليها من خلال هذا الاختبار، وذلك على النحو التالي:

توضح نتائج معامل الارتباط البسيط لبيرسون، الواردة بالجدول وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة عند المستوى الاحتمالي(0.01) بين مستوى التمكين السياسي للسيدات المبحوثات والمتغيرات التالية: عدد سنوات تعليم المبحوثة، والانفتاح الثقافي، حيث بلغت قيم معاملات الارتباط البسيط على التوالي(0.44، 0.52) كما وجدت علاقة ارتباطية معنوية موجبة أيضاً ولكن عند المستوى الاحتمالي(0.05) بين مستوى التمكين السياسي للسيدات المبحوثات وكل من المتغيرات التالية: درجة الاستفادة من الخدمات المجتمعية، والمستوى المهاري لتنفيذ بعض الحرف والأنشطة الاقتصادية، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط العلاقة هذه المتغيرات بمستوى التمكين السياسي (0.16، 0.20)على التوالي.

لم يتضح وجود علاقة ارتباطية معنوية عند المستوى الاحتمالي (0.05) بين مستوى التمكين السياسي للسيدات المبحوثات وكل من المتغيرات التالية: عمر المبحوثة، وعدد ساعات عمل المبحوثة والانتماء المجتمعي، والدافع الاحرازي.

كما قامت الدراسة باستخدام اختبار مربع كاي لدراسة العلاقات الاقترانية المحتملة بين مستوى التمكين السياسي لسيدات الاعمال المبحوثات ومتغيرات الدراسة المقاسة على المستوى الإسمي، ويوضح جدول (15) أهم النتائج البحثية المتوصل إليها من خلال هذا الاختبار، وذلك على النحو التالي:

جدول (15):علاقة مستوى التمكين السياسي للمبحوثات ومتغيرات الدراسة المقاسة على المستوى الاسمي

المتغيرات	قيمة مربع كاى	قيمة معامل كرامر
الحالة الزواجية	7.36**	0.22
مهنة المبحوثة	1.57	0.10
نوع الأسرة	2.08	0.12

توجد علاقة اقترانية معنوية عند المستوى الاحتمالي (0.01) بين متغيرين مستوى التمكين السياسي لسيدات الاعمال المبحوثات، والحالة الزواجية، وقد بلغت شدة هذه العلاقة (22.0) مقاسه بمعامل كرامر، لا توجد علاقة اقترانية معنوية عند المستوى الاحتمالي(0.05) بين مستوى التمكين السياسي لسيدات الاعمال المبحوثات، وكل من متغير مهنة المبحوثة.

بناءً على ما سبق، وفي ضوء نتائج معامل ارتباط بيرسون البسيط واختبار مربع كاي، يتبين الآتي:

رفض الفرض الصفري الخاص والقائل بعدم وجود علاقة ارتباطية معنوية بين مستوى التمكين السياسي لسيدات الاعمال المبحوثات ومتغيرات الدراسة، وذلك فيما يتعلق بمتغيرات الحالة الزواجية، وعدد سنوات تعليم المبحوثة، والانفتاح الثقافي، والمستوى المهاري لتنفيذ بعض الحرف والأنشطة الاقتصادية، ودرجة الاستفادة من الخدمات المجتمعية، ومستوى المعيشة وذلك لثبوت معنوية علاقاتها الارتباطية بمستوى التمكين السياسي لسيدات الاعمال المبحوثات عند المستوى الاحتمالي (0.05).

قبول الفرض الصفري الخاص فيما يتعلق بباقي المتغيرات المدروسة وهي: عمر المبحوثة، وعدد ساعات عمل المبحوثة، ومهنة المبحوثة، ومدة العمل، والدفع الاحرازي، والانتماء المجتمعي، وذلك لعدم ثبوت معنوية علاقتها الارتباطية بمستوى التمكين السياسي لسيدات الاعمال المبحوثات عند المستوى الاحتمالي (0.05).

الخلاصة

أسفرت هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس هو التعرف على أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة البحرينية في دعم التحول الأخضر والمعوقات التي تواجهه

1. تدعيم القدرات الاقتصادية وتحسين المستويات المعيشية لسيدات الاعمال وأسرهن
2. وتحسين الخصائص الاجتماعية للسيدات المبحوثات، وتفعيل درجة الاستفادة من الخدمات الاجتماعية المختلفة للمرأة

ومما ينبغي التأكيد عليه في هذا المجال هو أن هذه المحاور التي تشكل في مجملها مرتكزات استراتيجية تمكين سيدات الاعمال بمنطقة الدراسة، لا تلعب دورها في التأثير على مستويات تمكين سيدات الاعمال بصورة منفصلة، بل أنها تتبادل التأثير فيما بينها بحيث تعمل مع بعضها البعض وبصورة تكاملية على تحسين مستويات تمكين سيدات الاعمال منطقة الدراسة.

استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي حيث يرتكز هذا المنهج على وصف دقيق وتفصيلي كمي أو نوعي للظاهرة أو الموضوع الذي يراد دراسته، ومن خلاله تمت الدراسة النظرية لأبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية، والتي تمثلت في: (المبادئ الآليات المستويات والمؤشرات التي تسهم في التمكين الاقتصادي للمرأة البحرينية، وكذلك المعوقات التي تواجهها).

تنقسم عينة الدراسة إلى قسمين:

1- العينة الاستطلاعية: والتي تكونت من (55) سيدة من السيدات رائدات الأعمال المشاركات في برنامج مكافحة البطالة بالمشروعات الصغيرة بمحافظة المنامة.

2- العينة الأساسية: شملت عينة البحث (150) سيدة أعمال طبق عليهن استمارة استبيان من خلال المقابلة الشخصية المقننة، وتم اختيارهن وفق مجموعة من الشروط الوارد ذكرها.

توصيات البحث

1. قيام صناديق التنمية والبنوك الوطنية بالتوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر للسيدات، مع ضرورة الاهتمام بتدريب هذه الفئة من السيدات على أساليب إدارة وإقامة هذه المشروعات، وطرق تسويق المنتجات.
2. قيام الهيئات والمنظمات المختلفة المسئولة عن تقديم القروض مثل البنوك الوطنية بضرورة استحداث مشروع جديد لإقراض فئة السيدات بأقل سعر فائدة ممكن، وبإجراءات مبسطة، ونظم ميسرة لسداد الأقساط واشتراط توطين المشروعات الخضراء في المشروعات ذات الأولوية.
3. العمل على إحداث تشريع يتم بموجبه إعفاء السيدات الموطنات للمشروعات ذات التوجه الأخضر والمحافظ على استدامة الموارد والمحافظة على البيئة من الضرائب وتقديم تسهيلات ائتمانية.
4. قيام الجهات المعنية بعقد دورات تدريبية لتنمية المستوى المهاري للسيدات العاملات في مجال تنفيذ بعض الحرف والأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل، على أن تقوم فئة مؤهلة ومدربة جيداً بنقل المعارف والمهارات اللازمة للسيدات في هذا المجال، مع ضرورة العمل على توعيتهن بأهمية الاهتمام بتنفيذ

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الأنشطة الاقتصادية والخدمية المدرة للدخل، مع محاولة العمل على إكسابهن لاتجاهات أكثر إيجابية نحو العمل والاقتصاد الأخضر.

5. يجب على الجهات المختصة أن تقوم بإنشاء مراكز خاصة لتدريب المرأة على المهارات البيئية والحرفية
6. قيام جهات تنمية المجتمع، بتخصيص جزء من برامجها وأنشطتها لصالح تنفيذ بعض البرامج التدريبية الهادفة إلى تحسين مستوى معارف ومهارات السيدات في مجال تنفيذ بعض الحرف والأنشطة الاقتصادية المختلفة المحافظة على البيئة.
7. أهمية قيام كل من أجهزة الدولة، ومراكز تدريب المرأة (سواء القائمة منها بالفعل أو المزمع إقامتها) بتوعية السيدات المبحوثات بقيمة العمل والإنجاز، وحثهن على تحقيق ذاتهن سواء من خلال التميز في مجالات العمل المختلفة، أو في إقامة وإدارة وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

المراجع

أبو طاحون، عدلي (2001). المعوقات القيمية والمعيارية لمشاركة المرأة في الأنشطة المجتمعية المحلية دراسة على عينة من نساء الأسر الزراعية بقرية خورشيد محافظة الإسكندرية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد التاسع، العدد الأول، معهد التخطيط القومي، يونية2001.

الإمام، محمد السيد الإمام (2015). مقدمة في علم الاجتماع الريفي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة.

التابعي، كمال (1985). الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، دار المعارف، القاهرة.

الذئب، أمباركة أبو القاسم (2011). التحديث وملامح التغير الاجتماعي في بناء ووظائف الأسرة الريفية "دراسة ميدانية بمنطقة الجميل/ شعبية النقاط الخمس"، رسالة دكتوراة، غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

الغرابية، آروي محمود (2018). دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا: دراسة أثروبولوجية ميدانية لمحافظة عجلون، رسالة ماجستير، كلية الآثار والأنثروبولوجيا، جامعة اليرموك، الأردن.

بديار، أمينة ومزيان، محمد توفيق (2019) أثر الاقتصاد الأخضر على النمو والتنمية المستدامة" دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية، مجلة الدراسات المالي والمحاسبية والإدارية، المجلد6، العدد1، 305- 325.

بلخير، صلاح عمر والنهدي، سامي صالح (2019). المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضر موت دراسة ميدانية، جامعة حضر موت المؤتمر العلمي الرابع 24-25 يوليو، 617- 635.

بن شلهوب، هيفاء بنت عبد الرحمن (2017). أبعاد تمكين المرأة السعودية دراسة مسحية من وجهة نظر عينة من أعضاء مجلس الشورى وعينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد 70، المجلد 33، الرياض.

بن غضبان، فؤاد (2015). علم اجتماع التنمية، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان.

حسن، محمد (2020). دور الصناعات اليدوية والحرفية في التنمية الاقتصادية المحلية بجمهورية مصر العربية: دراسة في تحليل السياسات، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد الأول، المجلد الثاني والعشرون، المعهد العربي للتخطيط.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

حماده، نهال محمد عبد التواب (2019). الثقافة الريفية وعلاقتها ببعض قضايا التنمية دراسة ميدانية، رسالة دكتوراة، غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة أسيوط.

زايد، أحمد (2006). التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2006.

عبد الرقيب، هند عبد الله (2020). أثر دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة على مستويات تمكين المرأة السعودية: الواقع والتحديات (دراسة استكشافية في ظل معطيات رؤية 2030)، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، 3(8)، 486-502.

عبد الله، شيماء سيد حسن (2020). الثبات والتغير في الأوضاع الاجتماعية والثقافية للمرأة في مجتمع الوادي الجديد " دراسة أنثروبولوجية على الواحات الداخلة، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، العدد الثاني، أكتوبر 2020.

عثمان، هبه يوسف (2024). عوامل تمكين المرأة في مشروعات التنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين الريف والحضر)، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية.

الحسيني، سارة (2024). إدارة الازمات البيئية: دور المرأة القيادي، دار النشر للتطور الأكاديمي

مصطفي، خالد (2007). قضايا ودراسات في علم اجتماع التنمية، مجموعة أجيال لخدمات التسويق والنشر والإنتاج الثقافي، القاهرة، 2007.

Conley, D. (2001). Margaret L. Andersen is Professor of Sociology at the University of Delaware. She is the author of Thinking About Women, Sociology: Understanding a Diverse Society (coauthor, Howard F. Taylor), Race, Class and Gender (coeditor, Patricia Hill Collins), Understanding Society (coeditors, Kim Logio and Howard F. Taylor), and Sociology: The Essentials (coauthor. In Sociological Forum (Vol. 16, No. 2).

Ferrant G and A. Kolev (2016), "The economic cost of gender- based discrimination in social institutions", Issues Paper, OECD Development Centre, Paris

Jaysawal, Neelmani, and Saha, Sudeshna, (2023)" Role of education in women empowerment", International Journal of Applied Research , 9(4).p. 08-13

UNEP, (2011), "Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication", United Nation, United Nation Environment Program.

UNESCAP (2012). Green Growth, Resources and Resilience, Environmental Sustainability in Asia and the Pacific, The Asian Development Bank, Bangkok.

ECONOMIC AND SOCIAL EMPOWERMENT OF WOMEN TO DEAL WITH ENVIRONMENTAL CRISES IN LIGHT OF GREEN TRANSFORMATION PROJECTS

A FIELD STUDY IN MANAMA GOVERNORATE, KINGDOM OF BAHRAIN

Badour Q. Harb [(1)]; Mustafa I. Awad [(1)]; Shaimaa Badr[(1)]; Dina A.Abdullah [(2)]

1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University
2) University of Bahrain

ABSTRACT

The study aimed to identify the dimensions of economic empowerment of Bahraini women and the obstacles they face. The study relied on the descriptive analytical approach, and the study relied on the standardized personal interview with female entrepreneurs through the application of a questionnaire form. The results reached: The economic empowerment of Bahraini women is based on the principle of developing their personal capabilities, achieving justice and legal equality, and helping and dealing with them according to their available resources. The mechanisms were represented in increasing economic opportunities by expanding the fields of job opportunities for women, raising the percentage of their contribution to decision-making positions and drawing economic policies. Among the levels of economic empowerment of women: their access to resources, financing and services, their equal participation with men in all development projects. Among the indicators that measure women's economic empowerment: increasing activities and projects that increase their income, gender equality in wages and salaries, and increasing their opportunities to obtain loans and credit facilities. Among the obstacles facing women's economic empowerment: the presence of some societal legacies that reduce their participation in development, the lack of training courses provided to working women to raise their efficiency, and the weakness of women's economic awareness. Therefore, the study recommends that development funds and national banks expand the financing of small and micro projects for women, with the need to focus on training this category of women on methods of managing and establishing these projects, and methods of marketing products.

Keywords: Women's empowerment; environmental crises; green transformation projects.